تأثير الحوكمة في تحقيق الجدارة الائتمانية لعينة من الشركات (دراسة استطلاعية)

مناف حامد عبد سرحان / باحث
أ.م.امل محمود علي / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i133.928

تأريخ أستلام البحث : 2021/11/14 **مقبول للنشر بتأريخ :2021/12/28**

المستخلص Abstraact :

يهدف هذا البحث إلى التعريف بحوكمة الشركات ومعرفة دورها في تحقيق الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية المتمثلة في الشركة العامة للصناعات الانشائية والشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي والشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية وبما أنه ليس هناك اتفاقاً على مفهوم الحوكمة إلا أنه هناك اتفاقاً على أن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء أي شركة تقوم بتطبيقها وتدعم قدرتها على مواجهة أي أزمة مالية قد تعترضها وبرزت أهمية الحوكمة كأداة فعالة للرقابة في الشركات وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية ويعتبر مجلس الإدارة أهم آلية من آليات الحوكمة في الشركات لأنه من الجهات الرقابية داخل الإدارة حيث يراقب المدراء ، ويشرف عليهم ويقوم بتقييم عملهم ،واستنتج الباحث ان حوكمة الشركات هو الاطار الذي يمكن من خلالة إدارة الشركات اذ تحدد الحقوق والواجبات لكل الأطراف دات الصلة بتلك الشركات وكذلك تقويم الملاءة المالية والرغبة في بالوفاء بالديون واهم ماتوصى به الباحث هو اصدار مبادئ خاصة بحوكمة الشركات وذلك لخلق مبادئ ملائمة لبيئه الاعمال العراقية وضرورة حصول الشركات على التصنيف الائتماني وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تعاني منها.

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 47 / العدد 133 / حزيران / 2022
الصفحات : 84 – 97

*** بحث مستل من رسالة ماجستير**

المقدمة Introduction:

في عصر العولمة المتسارع بالتحولات الكبيرة والواسعة تزداد المخاطر المالية والإدارية مع تنامي رؤوس الأموال الخاصة التي تتولى قياده العالم والتي تهيمن على الاقتصاديات فتكون الازمات المالية وربما الانهيارات الكبيرة نتائج طبيعية جراء انفراد أصحاب الكتل المالية على مراكز صنع القرارات في الشركات والمؤسسات وتفشي حالات الفساد بالتزامن مع نقص الخبرات في بعض الأحيان،من هنا تعاظم الاهتمام بما يمكن ان يضع حد لتلك الانهيارات منذ انفجار الازمة المالية الاسيوية في عام1997التي وصفت حينها بأزمة الثقة في الشركات وفي التشريعات الاي تنظم علاقات السوق ،واصبح العالم ينظر بعين جديدة لمفهوم (حوكمة الشركات).

أولاً : مشكلة الدراسة Research problem:

تمثل مشكلة البحث في حدوث أزمات سابقة بعدم التزام بعض الشركات بالمعايير والضوابط واللوائح التنظيمية والتي تنسحب بالأجر لتكون ازمة ذات مستوى الاقتصاد بسبب الضرر لكل القطاعات .بسبب ضعف أدائها ومحدودية التزامها بالمعايير والضوابط واللوائح التنظيمية والتي أدت الى تزايد درجة التعقيد في الحياة الاقتصادية وزيادة المخاطر.

ثانياً :أهمية الدراسة the importance of studying:

للدراسة الحالية أهمية تتمثل في جانبين هما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية :

1.الأهمية النظرية

- ندرة الدراسات التي تناولت الجدارة الائتمانية فضلا عن الأهمية المتزايدة لحوكمة الشركات مع التطور الهائل الذي يشهده العالم في الأعمال مما يفرض التعقيد في طريقة أداء الأعمال.
- ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات والجدارة الائتمانية في انموذج فرضي واحد لذا فأن الدراسة الحالية تسعى إلى ردم الفجوة المعرفية بين متغيراتها.

2.الأهمية التطبيقية

- ندرة الدراسات المطبقة في القطاع الصناعي رغم الأهمية الكبيرة له إذ انه يشكل نسبة كبيرة من المنظمات الإنتاجية العراقية.
- تقديم خدمة للشركات عينة الدراسة في مساعدتها على تحقيق أفضل إستفادة من النتائج التي ستحققها الدراسة الحالية.

ثالثاً :أهداف الدراسة : Research goal:

تسعى الدراسة إلى توضيح الجانب المفاهيمي لحوكمة الشركات والجدارة الائتمانية كما يهدف إلى:

1- بيان مدى الإستفادة من مبادئ حوكمة الشركات وقواعدها وضوابطها لجعلها ذات إدارة كفؤة تسهم في نمو نشاط الاستثمارات في الشركة.

2- تكوين بناء معرفي عن موضوع حوكمة الشركات بوصفها أحدث الطرق الحديثة لتعزيز الجدارة الائتمانية وتجنب مخاطر الفساد المالي والإداري.

3- العمل على وضع إجراءات وطرائق التنفيذ وإيجاد طرق للإشراف والرقابة والمتابعة وتقويم الأداء في الشركات.

رابعاً :المخطط الفرضيHypothesX3 :

يتكون انموذج البحث من متغيرين:

المتغير المستقل حوكمة الشركات: ويتكون من خمسة ابعاد فرعية وهي مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، أصحاب المصالح ،حقوق المساهمين ، المسائلة .

المتغير التابع الجدارة الائتمانية: يتكون من ثلاث ابعاد فرعية وهي هيكل الملكية في الشركة وتطورها التأريخي واعمال الشركة الجوهرية والمستوى التقني وتحديد سوق الشركة والعلاقة مع الموردين والمستثمرين.

يبين الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة ، موضحاً العلاقة بين متغيرات الدراسة الرئيسة والفرعية لمتغيرات الدراسة:

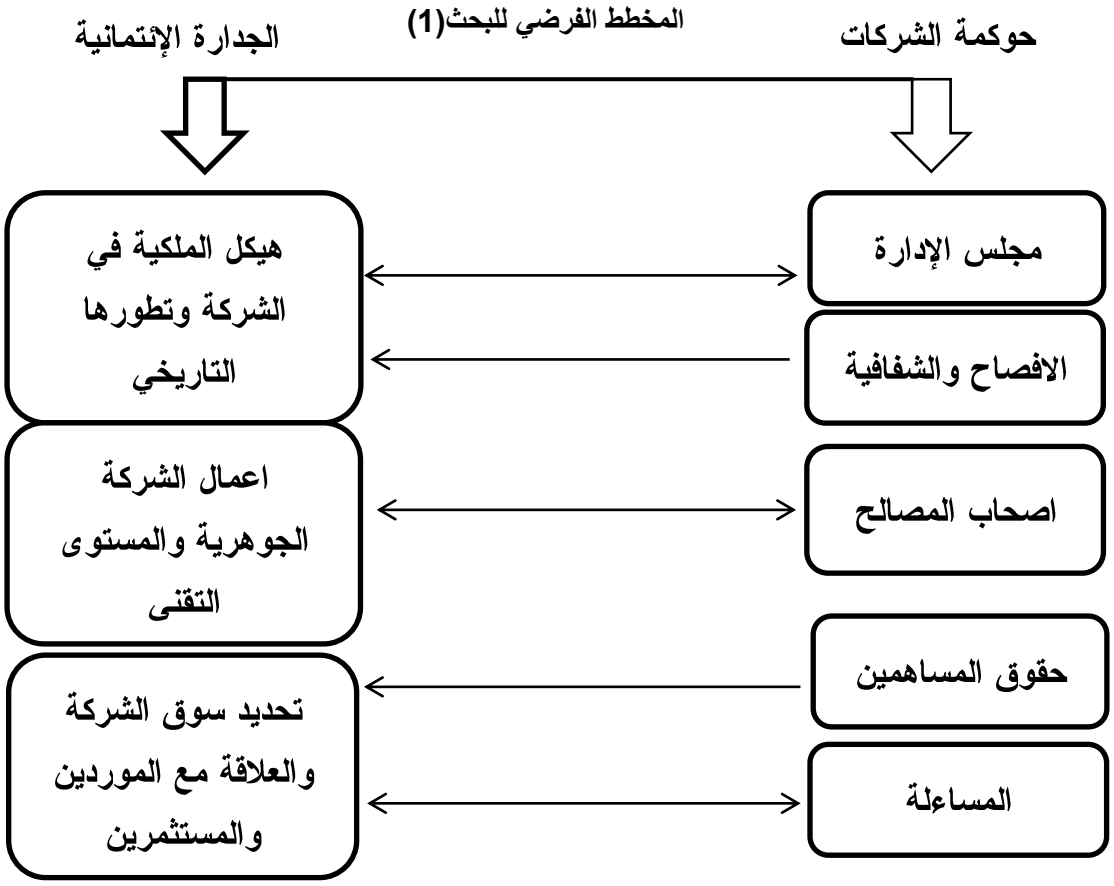

المصدر: اعداد الباحث

خامساً : فرضيات الدراسةStudy hypotheses:

للدراسة الحالية مجموعة من الفرضيات وكما يلي:

1- الفرضية الرئيسة الأولى وتنص على **وجود علاقة إرتباط لحوكمة الشركات في تحقيق الجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة** وينبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية وكما يلي:
- وجود علاقة إرتباط بين مجلس الإدارة والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.
- وجود علاقة إرتباط بين الإفصاح والشفافية والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.
- وجود علاقة إرتباط بين أصحاب المصلحة والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.
- وجود علاقة إرتباط بين حقوق المساهمين والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.
- وجود علاقة إرتباط بين المسائلة والجدارة الائتمانية بأبعادها مجتمعة.

2- الفرضية الرئيسة الثانية وتنص على **وجود علاقة تأثير معنوية لحوكمة الشركات في تحقيق الجدارة الائتمانية** وينبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية وكما يلي:
- وجود علاقة تأثير معنوية بين مجلس الإدارة والجدارة الائتمانية.
- وجود علاقة تأثير معنوية بين الإفصاح والشفافية والجدارة الائتمانية.
- وجود علاقة تأثير معنوية بين أصحاب المصلحة والجدارة الائتمانية.
- وجود علاقة تأثير معنوية بين حقوق المساهمين والجدارة الائتمانية.
- وجود علاقة تأثير معنوية بين المسائلة والجدارة الائتمانية.

سادساً : أداة الدراسة وطرائق جمع البيانات Study tool and data collection methods:

للإجابة على تساؤلات الدراسة الحالية ولأجل التحليل الإحصائي قام الباحث بتصميم استبانة بالإعتماد على المقاييس آنفة الذكر وتعتبر الإستبانة المصدر الرئيس لجمع المعلومات عن مجتمع البحث وذلك بتوزيعها بشكل مباشر من قبل الباحث، وتنقسم الإستبانة إلى محورين أساسيين وكما يلي: -

أ. **المحور الأول:** ويتضمن المعلومات العامة عن بعض المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة وتشتمل على (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية ، المؤهل العلمي، التخصص، العنوان الوظيفي ، سنوات الخدمة الوظيفية).

ب. **المحور الثاني:** يتكون من (38) فقرة تتعلق بمتغيرات الدراسة مقسمة إلى جزئين وكما يلي:

- **الجزء الأول:** يتضمن (22) فقرة خاصة بمتغير حوكمة الشركات.
- **الجزء الثاني:** يتضمن(16) فقرة خاصة بمتغير الجدارة الائتمانية.

قد اعتمدت الدراسة مجموعة من الطرائق لجمع البيانات منها: -

أ- الانترنت إذ عمد الباحث إلى إجراء مسح معمق للإسهامات المعرفية والفكرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومن أشهر وأكثر المجلات والدوريات رصانة علمية.

ب- المقابلة مع العاملين او المدراء او موظفي الشركات.

ج- الإستبانة: اذ تم تصميم الاستبانة على نحو يتلائم مع مجتمع الدراسة وذلك بأعتماد مقياس لكيرد الخماسي.

اتفق تماما	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماما
اتفق تماما	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	2	3	4	5

سابعاً : مجتمع الدراسةstudy community :

قام الباحث بالإستعانة بآراء الموظفين في الشركات وقد بلغ عددهم (75) فردا. حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة على جميع الافراد في مجتمع البحث وبذلك يُصبح مجتمع الدراسة ممثلا بالكامل. وكما هو موضح في الجدول (1)

الجدول (1) مجتمع الدراسة

ت	اسم الشركة	عدد المؤثرين في الاداء
1	الشركة العامة للصناعات الإنشائية	25
2	الشركة العامة للفحص والتأهيل الهندسي	25
3	الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية	25
	المجموع	75

المصدر:إعداد الباحث

ثامناً : أساليب التحليل الإحصائي :Statistical analysis methods

من اجل تحليل البيانات قام الباحث باستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية الموجودة في البرنامج الاحصائي المتقدم SmartPLS V .3 لتحليل البيانات فضلا عن استعمال برنامج SPSS v 22 لتقويم أداة القياس، ومن هذه الأساليب الآتي:

1- التحليل العاملي
2- معامل الفا كرو نباخ
3- معامل التفسير R^2
4- التوزيع الطبيعي للبيانات
5- الإحصاء الوصفي (متوسط حسابي، انحراف معياري، تباين)
6- معامل الارتباط
7- نمذجة المعادلات الهيكلية.

الفصل الأول
الجانب النظري

1.2حوكمة للشركات

1.1.2مفهوم حوكمة الشركات:

بأنه الاطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها وتركز على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وكيفيه التفاعل بين كل هذه الأطراف في الاشراف على عمليات الشركة (خضر، 21,2012)

2.1.2أهمية حوكمة الشركات:

أن لحوكمة الشركات أهمية كبيرة يمكن أن ندرج بعضها بالنقاط الآتية :

1- تسهيل الحصول على الاستثمارات والقروض منخفضة الكلفة.
2- تعزيز الثقة بين المتعاملين في سوق العمل.
3- تقليل كلفة الوصول إلى المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.

(Lundkvist and Persson, 2015:17)

3.1.2 اهداف حوكمة الشركات:

يرى (عدنان بن درويش ، 26,2007) أنه يمكن حصر أهداف حوكمة الشركات في النقاط الاتية:

1- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
2- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
3- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأهداف .

4.1.2 مبادئ حوكمه الشركات:

تتضمن مبادى حوكمة الشركات خمسة مبادئ اساسية وهي:

1. **مجلس الإدارة.**
2. **الإفصاح والشفافية.**
3. **أصحاب المصالح.**
4. **حقوق المساهمين.**
5. **المساءلة .**

1.4.1.2مجلس الإدارة

ان المحور الذي ترتكز عليه الحوكمة الجيدة هو مجلس الإدارة فبدون مجلس اداره فعال فإن بقية ما يمكن أن يطلق عليه كلمة (إصلاح) سيكون قاصراً ، فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري إستخدامها من جانب مديري الشركة ووكلائهم لزيادة تصرفات الشركة التي تهدف إلى تحقيق أغراض الشركة التي وافقوا عليها، ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين.
(درويش ،حوكمة الشركات، 27،2007)

2.4.1.2الافصاح والشفافية :

تمثل الإفصاح في الوقت المناسب عن كافة أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية، حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين في الوقت المناسب،إذ ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة اذ ينبغي:
-الإفصاح عن النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة
- الإفصاح عن الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت
-كما يجب الإفصاح على هياكل وسياسات الحوكمة والعمليات التي يتم تنفيذها.
(سليمان،24,2008)

3.4.1,2 دور أصحاب المصالح :

ينص المبدأ الثالث من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية علي الآتي :
ينبغي علي إطار حوكمة الشركة أن يعترف بحقوق اصحاب المصالح التي ينشئها القانون ، او تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات واصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا تهتم إحدى النواحي الرئيسية في حوكمة الشركات بتأمين تدفق راس المال الخارجي إلى الشركات سواء في شكل حقوق ملكية او ائتمان .
(طارق عبد العال حماد42,2004).

4.4.1.2 حقوق المساهمين:

ينبغي علي إطار حوكمة الشركات ان يوفر الحماية للمساهمين وان يسهل لهم ممارسة حقوقهم وتتركز حقوق المساهمين في الشركة على موضوعات أساسية مثل انتخاب اعضاء مجلس الإدارة أو الوسائل الأخرى للتأثير على تكوين مجلس الإدارة ، والموافقة على العمليات الاستثنائية وبعض الموضوعات الأساسية الأخرى كما يحددها قانون الشركات واللوائح الداخلية للشركة ويمكن النظر الى هذا القسم باعتباره بيانا لمعظم الحقوق الأساسية للمساهمين التي تم الاعتراف بها قانونا في جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهناك حقوق إضافية مثل الموافقة على أو انتخاب المراجعين والتعيين المباشر لأعضاء مجلس الإدارة والقدرة على رهن الأسهم والموافقة على توزيعات الأرباح .
(سليمان ،46,2006-47)

5.4.1.2 المساءلة :

ترجع تسمية المساءلة "Accountability" إلى لفظ الحساب "Account" ، ويعني مضمون هذا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول امام الآخرين، أما اصطلاحا فيمكن تعريف المساءلة بأنها محاسبة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الآخر، وذلك بشأن نتائج أو مخرجات ذلك العقد، التي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة.
(حامد وK,2010،68)

2.2الجدارة الائتمانية

1.2.2الجدارة الائتمانية

لغويا تعني كلمة الجدارة أي صار خليقا به فهو جدير ، والجدير المكان الذي يبنى حوله جدار وقاء له (الرازي ، 83,1983) ، وشهادة الجدارة تؤيد تفوق صاحبها في مجال ما ، أما نظام الجدارة فهو مجموعة القواعد التي تضعها مؤسسة ما لإدارة شؤون موظفيها والتي تؤكد أن بقاء الموظف أو ترقيته تعتمد على مستوى جدارته في عمله .

2.2.2اهميه الجدارة الائتمانية

تكمن أهمية الجدارة الائتمانية في أنه عبارة عن تقييم كمي أو عددي يحدد الجدارة الائتمانية للشركة، وهو يوضح للمستثمرين احتمالية أن تتخلف الشركة عن التزامها بالسندات المستحقة أو الديون، كما أن تلك التصنيفات تصدر من خلال وكالات التصنيف المختلفة، وهي تفيد في توضيح ما إن كان الاستثمار في دولة معينة خطير أو لا، أو يمكن أن تكون ورقة مالية محددة، لذا تُقدم تقييمات موضوعية مستقلة للجدارة الائتمانية للبلاد والشركات،

ويعبر التصنيف الائتماني عن تقييم قدرة الحكومة على دفع التزاماتها المالية ويشار إلى هذه القدرة بأسم الجدارة الإئتمانية (Bhatia,2002:4). فالتصنيف الائتماني هو تقييم الجدارة الإئتمانية على اساس التوقعات او تنبؤات تستند على رأي وكالة التصنيف الائتماني لكيفية تصرف الجهة المدينة في المستقبل ، أي انه يعكس الترتيب النسبي لمخاطر الائتمان بشكل رموز وإشارات يمكن من خلالها معرفة التصنيف الائتماني للبلد ، فهو بهذا يعتبر من أهم العوامل التي تحدد معدل الفائدة الذي بموجبه تقترض الحكومة من المؤسسات المالية المحلية والدولية (Mounayar ، 2006 : 14)

3.2,2المبادئ الأساسية للجدارة الائتمانية:

لتحديد اهم المبادئ الأساسية للجدارة الائتمانية للشركات مايلي:

(Chernobai ,2007,20)

1.3.2.2 هيكل ملكية الشركة:

يجب على مسؤول الائتمان أثناء زيارته للشركة مراجعة هيكل ملكية المقترض من أجل تحديد العلاقة المحتملة مع الشركات الأخرى. من الضروري أيضًا أن يؤكد الدائن البيان المكتوب "بيان الارتباط والمديونية الائتمانية". إن اكتشاف ارتباط محتمل مع شركات أخرى هو إشارة إلى أنه يجب أيضًا تحليلها ماليًا من أجل الحصول على صورة كاملة للمقترض.

التطور التاريخي للشركة من خلال التعرف على التطور التاريخي للشركة ، لا نتعرف على الشركة بشكل أفضل فحسب ، بل نكتشف أيضًا القدرات الريادية للعميل ، إلى أي مدى تكون الشركة مرنة ومستعدة لاستخدام فرص السوق ولإطفاء المخاطر والمشاكل التي يواجهونها.

2.3.2.2 ما هو جوهر عمل الشركة :

مع هذا العامل النوعي نحتاج إلى معرفة ما تقوم به الشركة. لذلك من المهم فهم عمل العميل من أجل تحديد جميع المجالات ذات الصلة بتحليل وتقييم المخاطر المحتملة في الشركات الكبيرة ، من الضروري معرفة الهيكل التنظيمي للشركة من أجل الحصول على المعلومات التجارية اللازمة.

و تتمثّل القيم الجوهرية التي ترتكز عليها كافة أعمال الشركة وأنظمتها في الأمانة والنزاهة والاحترام لكافة الأفراد، حيث تحث مبادئ العمل العامة للشركة على إيجاد بيئة عمل تتسم بالإيجابية والشمولية

3.3.2.2 تحديد سوق الشركة والعلاقة بين المشترون والموردون:

يجب أن يكون موظف الشركة على اطلاع جيد بمنتج العميل والمنافسة وما هي المزايا ونقاط الضعف وتسعير المنتج. الفحص الأول هو تحديد سوق العميل جغرافيًا ومن ناحية العملاء التي يغطيها. فيما يلي قائمة ببعض الأسئلة الضرورية لاتخاذ القرار الصحيح للسوق:

- من الذي يحتاج إلى المنتجات التي تنتجها الشركة أو تبيعها وما هو الغرض منها؟
- ما هو نوع الطلب ، أي ما هي مرونة سعرها وإمكانية استبدالها بمنتجات أخرى؟

وان العلاقة بالمشترين هي المعلومات الضرورية التي يحتاجها البنك لمشتري الشركات هي كما يلي:

ما هي ديناميكيات الشراء ، سواء كانوا مشترين منتظمين أو مخصصين ، هل يمكن تخطيط خطتهم، وما هي النسبة المئوية للرسوم ، وما إلى ذلك. هو عدد المشترين؟ هذه المعلومات ضرورية بسبب تنوع مخاطر تحصيل الذمم المدينة.

الفصل الثالث
الجانب العملي

1.3التحليل الوصفي لمتغير حوكمة الشركات

البعد الاول: مجلس الادارة

يعرض الجدول الاوساط الحسابية , والانحرافات المعيارية, ومعامل الاختلاف, والنسب المئوية، لفقرات مجلس الادارة من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول.

الجدول(2) (نتائج البعد الأول (مجلس الادارة)

فقرات مجلس الادارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية
يقوم مجلس الإدارة بمراقبة فاعلية ممارسة الحوكمة في الوحدة الاقتصادية ويوجد نظام مكتوب للحوكمة	4.19	0.756	0.180	83.80
مراقبه واختيار واستبدال المديرين عند الضرورة ويضم أعضاء جدد ويحافظ المجلس على تراكم خبرات الأعضاء	3.79	0.906	0.239	75.70
يقوم المجلس بمتابعة ومعالجة أي تعارض المصالح بين المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين	3.74	0.883	0.236	74.71
يشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح ويحصل على المعلومات المناسبة ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية	3.71	0.978	0.263	74.21
يوافق مجلس الإدارة على خطة إستراتيجية للشركة واقرار الاستراتيجيات مع وجود معايير عالية من الحوكمة لدى الشركة	3.53	1.133	0.320	70.57
يضم المجلس أعضاء بصفات قيادية وخبرات ومهارات متنوعة تناسب قيامهم بأعماله وأعضاء مجلس الإدارة يكونوا قادرين على تكريس الوقت الكافي لمسؤولياتهم	3.62	1.164	0.321	72.39
يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان اللازمة بالصورة المناسبة مثل لجان التدقيق والمكافآت	3.34	1.107	0.331	66.77
المعدل	3.79	0.93	0.245	75.80

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات **(X1-1—X1-5)** ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص مجلس الادارة، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً اعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ **(3.79)**، وبلغ الانحراف المعياري (0.93)ومعامل اختلاف قدره (0.245),وبأهمية نسبية بلغت(75.80%) ، يشير الوسط الحسابي الى قوة أدراك العينة للمتغير بدرجة عالية ويعزز ذلك الانحراف المعياري الذي يشير الى تشتت ضعيف.

البعد الثاني: الافصاح والشفافية

يعرض الجدول الاوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، ومعامل الاختلاف ، والنسب المئوية ، لفقرات الافصاح والشفافية من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول.

الجدول(3) البعد الثاني (الافصاح والشفافية)

فقرات الافصاح والشفافية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية
يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة	3.56	1.007	0.282	71.23
يضمن الامتثال للأنظمة والقوانين شامله للإجراءات اللازمة لضمان سير العمليات	3.57	0.956	0.267	71.40
تعلن الوحدة الاقتصادية مسبقا للموظفين فيها عن حقوقهم وواجباتهم وعن الإجراءات التي تمكنهم من اختيار ممثلين عنهم ، وعن نظام الردع والمعاقبة	3.60	1.012	0.281	72.06
المعدل	3.65	0.994	0.272	73.09

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات **(X2-1—X2-5)** ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص الافصاح والشفافية، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً اعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ **(3.65)**، وبلغ الانحراف المعياري (0.99)، ومعامل اختلاف قدره (0.27),وبأهمية نسبية بلغت (73%).

البعد الثالث: اصحاب المصالح

يعرض الجدول الاوساط الحسابية , والانحرافات المعيارية, ومعامل الاختلاف, والنسب المئوية، لفقرات اصحاب المصالح من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول.

الجدول(3) البعد الثالث (اصحاب المصالح)

فقرات اصحاب المصالح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية
يتم احترام حقوق أصحاب المصالح (موظفين زبائن، موردين...الخ)من قبل الوحدة الاقتصادية وفق القانون	3.54	1.057	0.298	70.74
يتم السماح لتطوير أداء اليات تعزيز مشاركه العاملين	3.34	1.084	0.324	66.77
يمتلك اصحاب المصالح(موظفين ،زبائن، موردين...الخ) فرصه للحصول على تعويض عند انتهاك حقوقهم	3.49	1.065	0.305	69.75
يمتلك أصحاب المصالح (موظفين ،زبائن، موردين...الخ) حريه الاتصال بالإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه الممارسات غير الأخلاقية او القانونية	3.20	1.195	0.373	63.96
يؤخذ بنظر الاعتبار مصلحة أصحاب المصالح	3.50	1.073	0.306	70.08
المعدل	3.41	1.09	0.319	68.26

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات **(X3-1—X3-5)** ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص اصحاب المصالح، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً اعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ **(3.41)**، وبلغ الانحراف المعياري (0.1)،ومعامل اختلاف قدره (0.31),وبأهمية نسبية بلغت (68%) .

البعد الرابع: حقوق المساهمين

يعرض الجدول الاوساط الحسابية , والانحرافات المعيارية, ومعامل الاختلاف, والنسب المئوية، لفقرات حقوق المساهمين من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول .

الجدول (4)يوضح البعد الرابع (حقوق المساهمين)

فقرات حقوق المساهمين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية
يتم الحصول على الأرباح السنوية للشركة خلال ثلاثين يوم من صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها	4.02	0.875	0.217	80.33
تكون أولوية الاكتتاب للمساهمين في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين	3.98	0.841	0.211	79.50
اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق السلمية بما في ذلك الوساطة والتحكيم ، نتيجة مخالفة التشريعات النافذة أو النظام الأساسي للشركة أو الخطأ أو التقصير أو الإهمال في إدارة الشركة أو إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة	3.69	0.975	0.264	73.71
يتم طلب اجراء التدقيق على أعمال الشركة ودفاترها ، للمساهمين الذين يملكون 10% من اسهم الشركة الحقوق ضمن صلاحيات الهيئة العامة	3.63	0.959	0.264	72.56
تتمتع الهيئة العامة بصلاحيات واسعة وخصوصا صلاحية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر ومن ضمنها كامل اصول الشركة او جزء مهم قد يؤثر على تحقيق اهداف وغايات الشركة	3.67	0.978	0.266	73.38
المعدل	3.80	0.93	0.244	75.90

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات **(X4-1—X4-5)** ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص حقوق المساهمين، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً اعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ **(3.80)**، وبلغ الانحراف المعياري (0.93)،ومعامل اختلاف قدره (0.24),وبأهمية نسبية بلغت (75%) .

البعد الخامس: المساءلة

يعرض الجدول الاوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، ومعامل الاختلاف, والنسب المئوية ، لفقرات المقدرة الجوهرية من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول.

الجدول (5)نتائج البعد الخامس (المسائلة)

فقرات المسائلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية
توجد معايير محدده للثواب والعقاب	3.73	1.095	0.293	74.54
تتناسب الجزاءات مع حجم المخالفة	3.82	1.103	0.288	76.36
تطبيق القوانين والأنظمة يؤدي الى حفظ حقوق جميع العاملين	3.64	1.041	0.285	72.72
يقلل تطبيق القوانين والأنظمة من الازمات والمشكلات	3.62	1.164	0.321	72.39
يتم متابعه وتقييم سياسات المساءلة التي تتبعها الإدارة التنفيذية واعداد تقارير بذلك للإدارة	3.34	1.107	0.331	66.77
المعدل	3.63	1.10	0.303	72.56

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات **(X5-1—X5-5)** ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص المقدرة الجوهرية، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً اعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ **(3.63)**، وبلغ الانحراف المعياري (1.1)،ومعامل اختلاف قدره (0.30),وبأهمية نسبية بلغت (72%) .

3- التحليل الوصفي لمتغير الجدارة الائتمانية

من خلال استخدام برنامج SPSS تم التوصل الى نتائج التحليل الوصفي لمتغير الجدارة الائتمانية والتي يستعرضها الجدول(6).

الجدول رقم (6) متغير الجدارة الائتمانية

نتائج التحليل الوصفي للجدارة الائتمانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية
ترتبط الشركة بشركات أخرى من حيث هيكل الملكية	3.82	0.96	0.92	76.42
يتم اجراء التحليل المالي الكامل لبيان الصورة الكاملة عن هيكل ملكية الشركة	3.75	0.97	0.95	75.04
يتم الكشف عن القدرات الريادية من خلال التعرف على التطور التاريخي للشركة	3.72	1.06	1.14	74.44
يتم التعرف الى أي مدى تكون الشركة مرنة ومستعدة لاستخدام فرص السوق واستهلاك المخاطر و المشاكل التي تواجهها	3.73	1.02	1.05	74.61

المصدر: من اعداد الباحث

البعد الاول: هيكل الملكية

يعرض الجدول الاوساط الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، ومعامل الاختلاف ، والنسب المئوية، لفقرات هيكل الملكية من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول

الجدول (7) نتائج البعد الأول (هيكل الملكية)

فقرات هيكل الملكية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية
تحرص أدارة الشركة على استخدام الموارد المتاحة بشكل كفوء(أفضل استثمار للمورد).	3.87	0.903	0.233	77.35
تحرص أدارة الشركة على تقديم منتجاتها للزبائن بأسعار مقبولة تناسب اسعار المنافسين.	3.98	1.033	0.259	79.66
تدفع أدارة الشركة العاملين لتحقيق اعلى مستويات الانتاجية الممكنة واستخدام قدرات الاداء.	3.94	0.859	0.218	78.84
تستخدم أدارة الشركة أنظمة عمل وإدارة وقت متطورة تحقق اقتصادية العمل(تقليل الكلف).	3.60	1.013	0.281	71.90
تعتمد أدارة الشركة الكفاءة في الانجاز في تقييم أداء العاملين والاقسام .	3.72	0.977	0.262	74.38
المعدل	3.82	0.96	0.251	76.42

المصدر: من اعداد الباحث

تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات **(Y1-1—Y5-1)** ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص هيكل الملكية ، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً اعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ **(3.82)**، وبلغ الانحراف المعياري (0.96)،ومعامل اختلاف قدره (0.25),وبأهمية نسبية بلغت (76%) ، يشير الوسط الحسابي الى قوه ادراك العينة للمتغير بدرجة عالية ويعزز ذاك الانحراف المعياري الذي يشير الى تشتت ضعيف.

البعد الثاني: الاعمال الجوهرية

يعرض الجدول الاوساط الحسابية , والانحرافات المعيارية, ومعامل الاختلاف, والنسب المئوية، لفقرات الاعمال الجوهرية من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول .

جدول (8)نتائج البعد الثاني (الاعمال الجوهرية)

فقرات الاعمال الجوهرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية
تسعى أدارة الشركة لاعتماد استراتيجيات تخصصية لزيادة مبيعاتها (حصتها السوقية).	3.72	0.951	0.255	74.38
تعتمد أدارة الشركة معايير الجودة المحلية والدولية في الانتاج والخدمات اللاحقة.	4.04	0.841	0.208	80.82
تراجع أدارة الشركة اساليب اعمال المنافسين وتعتمدها في تخطيط انتاجها.	3.56	0.991	0.278	71.23
توفر أدارة الشركة المستلزمات التسويقية والاعلامية الكافية للتعريف بإنتاجها.	3.88	0.976	0.251	77.68
تحاول أدارة الشركة دخول اسواق جديدة لعرض منتجاتها.	3.55	1.095	0.308	71.07
المعدل	3.75	0.97	0.258	75.04

المصدر: من اعداد الباحث
تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات (Y2-5—Y2-1) ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص الاعمال الجوهرية، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً اعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ **(3.75)**، وبلغ الانحراف المعياري (0.97)،ومعامل اختلاف قدره (0.25),وبأهمية نسبية بلغت (75%) ، يشير الوسط الحسابي الى قوة أدراك العينة للمتغير بدرجة عالية ويعزز ذلك الانحراف المعياري الذي يشير الى تشتت ضعيف.

البعد الثالث: العلاقة مع الموردين والمستثمرين

يعرض الجدول الاوساط الحسابية , والانحرافات المعيارية, ومعامل الاختلاف, والنسب المئوية، لفقرات العلاقة مع الموردين والمستثمرين من وجهة نظر العينة في الشركة وذلك كما هو واضح في الجدول .

الجدول(9) نتائج البعد الثالث (العلاقة مع الموردين والمستثمرين)

فقرات العلاقة مع الموردين والمستثمرين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	النسبة المئوية
تحرص أدارة الشركة على اعتماد برامج ترويجية مناسب (أعلان , دعاية) تناسب نشاطها ومنتجاتها	3.80	1.188	0.312	76.03
تحرص أدارة الشركة على أدامة العلاقات مع جميع العاملين فيها	3.74	1.013	0.270	74.87
تلتزم أدارة الشركة بقواعد وإجراءات العمل المهنية والانسانية في أعمالها اليومية من اجل سمعتها.	3.93	0.887	0.225	78.51
تحاول أدارة الشركة المساهمة في تطوير البيئة المحيطة بها وتقليل حالات التلوث والضرر المحتملة	3.62	1.164	0.321	72.39
تسعى أدارة الشركة الى المساهمة في تحسين واقع العاملين فيها	3.52	1.065	0.302	70.41
المعدل	3.72	1.06	0.284	74.44

المصدر: من اعداد الباحث
تم قياس هذا البعد من خلال الفقرات **(Y1-3—Y3-5)** ويشير الجدول إلى الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية المتعلقة بوجهة نظر العينة المبحوثة بخصوص العلاقة مع الموردين والمستثمرين ، أذ يعكس الجدول المذكور وسطاً حسابياً عاماً اعلى من الوسط الحسابي المعياري والبالغ (3) أذ بلغ (3.72)، وبلغ الانحراف المعياري (1.0)،ومعامل اختلاف قدره (0.28),وبأهمية نسبية بلغت (74%) ، يشير الوسط الحسابي الى قوة أدراك العينة للمتغير بدرجة عالية ويعزز ذلك الانحراف المعياري الذي يشير الى تشتت ضعيف.

اختبار علاقات الارتباط

وتتضمن هذه الفقرة الاتي:

1- علاقات الارتباط (الفرضية الرئيسة الأولى)

حتى يتمكن الباحث من اختبار قبول او عدم قبول الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص على وجود علاقة ارتباط بين حوكمة الشركات(X)والجدارة الائتمانية(Y) يجب أولا اختبار قبول او عدم قبول الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وكما يلي:

- يظهر الجدول(10) وجود علاقة ارتباط معنوية بين مجلس ادارة (X1) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.735) عند مستوى معنوية (0.05).
- يظهر الجدول (10)وجود علاقة ارتباط معنوية بين الافصاح والشفافية(X2) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.634) عند مستوى معنوية (0.05).
- يظهر الجدول (10)وجود علاقة ارتباط معنوية بين اصحاب المصالح(X3) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.804) عند مستوى معنوية (0.05).
- يظهر الجدول (10)وجود علاقة ارتباط معنوية بين حقوق المساهمين(X4) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.735) عند مستوى معنوية (0.05).
- يظهر الجدول(10) وجود علاقة ارتباط معنوية بين المسائلة(X5) والجدارة الائتمانية (Y) اذ بلغت قيمة الارتباط (0.735) عند مستوى معنوية (0.05).

X / Y	5X	X4	X3	X2	X1	المؤشر الكلي	T-table
الجدارة الائتمانية	0.682	0.735	0.634	0.804	0.784	0.882	
قيمة T Value							1.96
قيمة P value	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	
النتيجة	قبول الفرضية	قبول الفرضية	قبول الفرضية	قبول الفرضية	قبول الفرضية	قبول الفرضية	

من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية

N=82 جدول (10) من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول يتبين قبول الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات المنبثقة عنها اذ ان جميع قيم معامل الارتباط كانت معنوية عند مستوى Tاكبر من 1.96.

2- علاقات التأثير (الفرضية الرئيسة الثانية)

تنص فرضية التأثير الرئيسة بوجود علاقة تأثير معنوية لحوكمة الشركات في تحقيق الجدارة الائتمانية وقد أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية الجدول تحليل التباين بين المتغيرات عن المؤشرات الدالة على العلاقة

الجدول(11) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين حوكمة الشركات والجدارة الائتمانية

Model	Sum of squares	Df	Mean Squares	F	P-Value
Regression	16.356	1	16.356	432.962	0.000
Residual	3.457	81	0.22		
Total	19.813	82			

من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية

ويوضح الجدول(12) معاملات النموذج

Model	Unstandardized CoeffiX4ents		Standardized CoeffiX4ents		P-Value
	B	Std. Error	Beta	T	
Constant	0.603	0.126		3.329	0.000
X	0.812	0.042	0.882	24.765	0.000

من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكتروني

الجدول (12)خلاصة المؤشرات التحليلية لأثر حوكمة الشركات في الجدارة الائتمانية

ابعاد حوكمة الشركات	المؤشرات	الجدارة الائتمانية	مستوى الدلالة
مجلس الادارة	F	206.67	0.05
	P value	0.000	
	R2	0.540	
	B	0.735	
الافصاح والشفافية	F	103.65	0.05
	P value	0.000	
	R2	0.401	
	B	0.634	
اصحاب المصالح	F	231.19	0.05
	P value	0.000	
	R2	0.646	
	B	0.804	
حقوق المساهمين	F	202.23	0.05
	P value	0.000	
	R2	0.614	
	B	0.784	
المسائلة	F	193.93	0.05
	P value	0.000	
	R2	0.465	
	B	0.682	
حوكمة الشركات مجتمع	F	164.98	0.01
	P value	0.000	
	R2	0.777	
	B	0.882	

من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية

من الجدول أعلاه والذي يلخص مؤشرات التحليل على مستوى الابعاد الفرضية والذي نستنتج منه:

1- حقق مجلس الادارة اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (206.67) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى (P <=0.05) كما بلغت قيمة (B) (0.735) وان المتغير المستقل (مجلس ادارة) يفسر (54.0%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2=0.540).

2- حقق الافصاح والشفافية اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (103.65) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى (P <=0.05) كما بلغت قيمة(B) (0.634) وان المتغير المستقل (الافصاح والشفافية) يفسر (40.1%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (0.401 =R2).
3- حقق اصحاب المصالح اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (231.19) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى (P <=0.05) كما بلغت قيمة(B) (0.804) وان المتغير المستقل (اصحاب المصالح) يفسر (6.46%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (0.646 =R2).
4- حقق حقوق المساهمين اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (206.67) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى (P <=0.05) كما بلغت قيمة (B) (0.784)وان المتغير المستقل (حقوق المساهمين) يفسر (61.4%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (0.614 =R2).
5- حقق المساءلة اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (206.76) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى (P <=0.05) كما بلغت قيمة (B) (0.784)وان المتغير المستقل (حقوق المساهمين) يفسر (61.4%) من المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2= 0.614).
6- حققت ابعاد حوكمة الشركات مجتمعة تأثيرات معنوية كبيرة في الجدارة الائتمانية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (164.98) وهي اكبر من الجدولية عند مستوى
(P <=0.01) كما بلغت قيمة (B) (0.882) اذ ان المتغير المستقل حوكمة الشركات يفسر 77.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (الجدارة الائتمانية) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2=0.777).
وعلى ضوء المؤشرات التحليلية في الجدول أعلاه يتضح ان جميع حوكمة الشركات كان لها اثرا معنويا في الجدارة الائتمانية وهذا يدل على قبول الفرضية الرئيسة الثانية والفرضيات المنبثقة عنها رغم تفاوت قوة التأثير فيما بين هذه الابعاد.

الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج تقييم انموذج القياس المعدل لمتغير حوكمة الشركات والذي اظهر نتائج معنوية للصدق التمييزي لمتغير حوكمة الشركات.
2. أظهرت نتائج تقييم انموذج القياس المعدل لمتغير الجدارة الائتمانية والذي اظهر نتائج معنوية للصدق التمييزي لمتغير الجدارة الائتمانية .
3. استنتج الباحث وجود علاقة ارتباط بين حوكمة الشركات والجدارة على المستوى العام واستنتج ايضا ان هناك ارتباط بين حوكمة الشركات وهيكل الملكية والاعمال الجوهرية والعلاقة مع الموردين والمستثمرين.

التوصيات:

1. إصدار مبادئ خاصة بحوكمة الشركات ، من دون الاستغناء عن المبادئ الدولية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية والمبادئ التي أصدرتها بقية الدول و المنظمات المتخصصة ، وذلك لخلق مبادئ ملائمة لبيئة الاعمال العراقية بالاعتماد على التجارب العربية والدولية.
2. ضرورة حصول الشركات العراقية على التصنيف الائتماني من قبل وكالات التصنيف اللائتمانية وتحديد نقاط القوة التي تتمتع بها الشركات ونقاط الضعف التي تعاني منها.
3. ضرورة حصول جميع الشركات على درجة التصنيف الائتماني ، من أجل زيادة الشفافية ، وتحديد مستوى المخاطر المالية ، وتطبيق قواعد الحوكمة ، وزيادة فعالية الجهات الرقابية للقيام بدورها في حماية حقوق المستثمرين ، وزيادة كفاءتها .
4. الزام العمل بالقواعد الاساسية للحوكمة في الشركات الصناعية العراقية التي تتلخص بالشفافية والمساءلة والمسؤولية والاستقلالية والعدالة، وكذلك إلزامها بالإفصاح عن مدى العمل بها في التقارير السنوية.
5. الاهتمام باللجان المنبثقة من الاعضاء غير التنفيذيين في مجلس الادارة و ضمان عملها على النحو المطلوب لتدعيم عمل حوكمة الشركات.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1. خضر حمد علي "حوكمة الشركات" ، دار الفكر الجامعة ، الإسكندرية ،12,2012.
2. الرازي ، محمد ابن ابي بكربن عبدالقادر ، "مختار الصحاح" ، الطبعة الأولى، الكويت ، دار الرسالة ، 1983.
3. الطروانه رشا نايل حامد علي محمد عمر العضيله ، "اثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية في ادارة الاعمال" ، الجامعة الأردنية ،المجلد 6 ، العدد1 ، 2010 ,68,
4. طارق عبد العال حماد ، "حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية" ، الدار الجامعة، الإسكندرية 42,2009,

5. عدنان بن حيدر بن درويش ، "حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة" ، إصدار اتحاد المصارف العربية ، الكويت ، 2006،26.
6. محمد مصطفى سليمان ، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري" ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر،،2006،46-47.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Ashok Vir Bhatia, "Sovereign Credit Ratings Methodology, an Evaluation" ,IMF, WP/02/170, Washington ,DC, 2002.
2. Bai, C., Shi, B., Liu, F., & SarkX3, J. (2019). « Banking credit worthiness: Evaluating the complex relationships". Omega, 83.
3. Chernobai, A.S., Rachev, Svetlozar, T. and Fabozzi, F.J, Yerational RX3k: A Guide to Basel II Capital Requirements, Models, and AnalysX3, Hoboken, New Jersey: John Wiley and Sons, Inc.,2007,20
4. Cravens, K., Oliver, E. G., & Ramamoorti, S. (2003). "The Reputation Index:: Measuring and Managing Corporate Reputation". EurYean Management Journal, 21(2).
5. Fitch Ratings, "Sovereign Rating Methodology", Fitch Ratings, NY, 2007,5.
6. Mohamad,s(2004), "the Importance of Effective Corporte Governance" , Research Gate.
7. Moscardini, Alfredo; Loutfi, Mohamed; Al-Qirem, Raed."The Use of System Dynamics Models to evaluate the Credit Worthiness of firms", International Conference of the System Dynamics Society, 23rd July 2005,
8. Sarah,R.M(2017),"The Benefits of Good Corporate Governance to X2all and Medium EnterprX3es (X2ES)In South Africa :A View On TY20 and Bottom 20 JSE LX3ted Companies, problems and Perspectives in Management",15(4).
9. Standard & Poor's, "Sovereign Credit Rating: A Primer", The Mc.Graw-Hill companies, NY, 2006.

The effect of corporate governance on achieving the creditworthiness of a sample of companies: an exploratory study

Manaf Hamed Abed Sarhan / researcher
A.Prof. Amal Mahmoud Ali

Abstract:
This research aims to introduce corporate governance and know its role in achieving the creditworthiness of industrial companies represented in the General Company for Construction Industries, the General Company for Engineering Examination and Qualification, and the General Company for Electrical and Electronic Industries, and since there is no agreement on the concept of governance, but there is an agreement that its application enhances the efficiency of performance any company that implements it and supports its ability to face any financial crisis it may encounter. The importance of governance as an effective tool for control in companies has emerged through several internal and external mechanisms. The Board of Directors is considered the most important mechanism of corporate governance mechanisms because it is one of the regulatory authorities within the administration where managers monitor, and supervise The researcher concluded that corporate governance is the framework through which companies can be managed, as it defines the rights and duties of all parties related to those companies, as well as evaluating solvency and the desire to pay off debts. The Iraqi business environment and the need for companies to obtain a credit rating and identify strengths and points of weakness that you suffer from .

****
****
****